

النور اللامع في اصول الجامع لحضرة مولانا عمدة العلماء الاعلام
مرجع الخاص والعام صاحب الفضيلة السيد السند
محمود افندي الجزاوي مفتي دمشق الشام ومدير معارف
الولاية لازل ملحوظا بعين
العناية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين
وعلى آله وأصحابه أجمعين (اما بعد) فهذه جملة أصول وقواعد
فقهاء أوردها الإمام محمد رحمه الله تعالى في جامع الكبير أردت سردها
واحدة بعد أخرى مجردة عما يتفرع طلبها من المسائل قصداً لإلقتصار
لما رأيت في ضبطها من الفوائد الجمة في المشكلات المهمة * وسميتها
النور اللامع في أصول الجامع * وعلى الله تعالى اعتمادى فاقول

* الصلاة *

- * الأصل * ان محاذاة المرأة الرجل في صلاة مشتركة مفسدة صلاته
- * الأصل * ان اقتداء المفترض بالمتفل لا يجوز
- * الأصل * ان صلاة المقيم لا تتغير بالاقتداء بالسافر لاني الوقت ولا بعده

* المستحاضة *

- * الأصل * ان المستحاضة تتوضأ اوقت كل صلاة وهو لفظ الحديث الشريف

* السجدة والعيد *

- * الأصل * ان المجلس جامع لما يتكرر فيه من آية السجدة
- * الأصل * ان المجتهد يعمل برأيه لا برأى غيره

* الصيام *

- * الأصل * ان اسم النكرة لا يتناول المعرفة
- * الأصل * ان ايجاب العبد انما يصح فيما من جنسه واجب (الزكاة)

❖ الزكاة ❖

- ❖ الاصل ❖ ان الواجب في باب الزكاة اداء جزء من النصاب وان دفع القيمة في الواجبات المالية جاز
- ❖ الاصل ❖ ان الزكاة تسقط بهلاك النصاب لا باستهلاكه
- ❖ الاصل ❖ ان الواجب في النصاب ربع عشره
- ❖ الاصل ❖ ان الجودة في اموال الربا لا قيمة لها
- ❖ الاصل ❖ ان اداء المنصوص باعتبار القيمة لا يجوز
- ❖ الاصل ❖ ان كل دين له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكاة
- ❖ الاصل ❖ ان كل واجب يتعلق بالمال يسقط بهلاكه وان تعلق بالذمة لا يسقط بهلاك المال
- ❖ الاصل ❖ ان رب الدين اذا كان متمكنا من قبضه تجب عليه الزكاة ولا يجب عليه ادائها الا اذا قبض

❖ الايمان ❖

- ❖ الاصل ❖ ان الجزاء لا ينزل الا عند وجود الشرط بكماله
- ❖ الاصل ❖ ان النكرة في النفي تعم عموم الافراد
- ❖ الاصل ❖ ان كلمة كل تصحب الاسماء وتعمها قال تعالى كلما نضجت جلودهم
- ❖ الاصل ❖ ان الالف واللام للتعريف فينصرف الى معهود سابق معلوم وان لم يكن ثمة معهود انصرف الى الجنس ولا تبطل فائدته الموضوع لها وهي التعريف * واسم الجنس عند الاطلاق يتناول الكل بحقيقته لصحة الاستثناء قال تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
- ❖ الاصل ❖ ان لفظ الجمع المعروف بالالف واللام كالرجال بمعنى اسم الجنس عند انعدام المعهود يتناول الكل فان تعذر صرف الى الواحد ولا يعتبر معنى الجمع فيه

❖ الاصل ❖ ان الصفة المذكورة في غير المعين معتبرة لحصول التعريف بها وفي المعين لا معرفته بدونها

❖ الاصل ❖ ان الطلاق المضاف الى وقت موصوف لا يقع مالم يوجد الوقت بتلك الصفة

❖ الاصل ❖ ان الوقت اذا وصف بالسبق المطلق والقبليّة المطلقة على حادث في المستقبل فالقبليّة حقيقة في الحال

❖ الاصل ❖ ان الكلام اذا كان له حقيقة مبهورة ومجاز مستعمل على معنى ان اللفظ صار بحال اذا اطلق ففهم منه المعنى المنقول اليه من غير ان يخطر المعنى الموضوع له بالبال فالعبارة للمجاز اي الحقيقة العرفية كالصلاة مثلاً

❖ الاصل ❖ ان النية لا تصح الا في ملفوظ محتمل لها كالامام والمجمل

❖ الاصل ❖ ان المعرفة لا تدخل تحت النكرة للتضاد

❖ الاصل ❖ ان المصريحات تحمل على ظواهرها ولا تعتبر النية

❖ الاصل ❖ ان حتى للغايبه والا للاستثناء

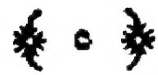
❖ الاصل ❖ ان كل فعل جعل شرطاً للحث مضافاً الى زمان او مكان وهو مما لا اثر له في المفعول بل يقوم اثره وذاته بالخالف يعتبر كون الخالف في ذلك الزمان او المكان وان كان مما له اثر في المفعول يعتبر كون المفعول والمحذوف عليه في ذلك الزمان او المكان

❖ الاصل ❖ ان الجزاء متى تخلل بين الشرطين كان الاول شرط الانعقاد والثاني شرط الانحلال

❖ الاصل ❖ ان المعلق بالشرطين لا ينزل الا عند وجودهما

❖ الاصل ❖ ان جماعة الافعال اذا اضيفت الى جماعة الاشخاص ينصرف كل فعل الى شخص

❖ الاصل ❖ ان النكرة في النفي تعم في الاثبات اذا وصفت بصفة عامة
(الاصل)



✽ الأصل ✽ ان كلمة اى تصحب النكرات ومتى اضيفت الى جماعة
تتناول فردا منكرا قال تعالى اياكم يايتنى بعرشها

✽ الأصل ✽ ان تعليق العنق باشرط لا يصح الا فى الملاك او مضافا
الى الملاك او سببه

✽ الأصل ✽ ان النكرة لا تدخل تحت المعرفة لانها ضدان
✽ الأصل ✽ ان الكلام يعمل بحقيقته تحققة لغرض الافهام فان
تعذر فبمجازة صيانة له عن الالغاء وان كان له وجهها مجاز حل على
الاشبه بالحقيقة مناسبة

✽ الأصل ✽ انه متى جعل شرط الحث عدم العمل مطلقا اشترط
دوامه معدوما فى جميع الامكنة والازمنة

✽ الأصل ✽ ان كلمة لا بل للعطف وهى لاستدراك الغلط بالرجوع
عن الاول واقامة الثانى مقامه

✽ الأصل ✽ ان النقص والهدم ينصرفان الى رفع كل البناء
بخلاف الكسر

✽ الأصل ✽ ان استثناء الشئ من جنسه يصح ومن خلاف جنسه
لا يصح

✽ الأصل ✽ ان كلمة كل تعم الاعيان دون الافعال وكلما نعم الافعال
والاسماء تبعا

✽ الأصل ✽ ان ما عرف بنفسه اخذ حكمه من نفسه وما عرف بغيره
بوخذ حكمه من غيره عموما او خصوصا

✽ الأصل ✽ ان اجراء المطلق على اطلاقه عالم يقم دليل التقييد
✽ الأصل ✽ ان الاول اسم افراد لم يسبقه مثله والواحد اسم الذات

لا يشاركه غيره فى المعنى الذى استحق به ذلك الاسم
✽ الأصل ✽ ان الاوسط اسم افراد تقدم عليه مثل ما تأخر عنه

❖ الاصل ❖ ان الواو للجمع واو اذا دخل بين اسمين تناول
احدهما غير معين

❖ الاصل ❖ ان النفاس عقيب الولد الاول عندهما وعند محمد
عقيب الولد الثاني

❖ الاصل ❖ ان التعاليق بشرط كائن موجود تحبيرة وبمعدوم على
خطر الوجود تعاليق

❖ الاصل ❖ ان اسم البيع والهبة وسائر العقود الشرعية عند
الاطلاق يتناول الكامل منها ذاتا اعني الموجود بركننه من اهله في محله
❖ الاصل ❖ ان الكلام متى احتمل وجهين يصرف الى ما قام دليله
والا فالى اظهرهما

❖ الاصل ❖ ان الايمان مبنية على العرف

❖ الاصل ❖ ان تعاليق العتق المبهمة واضافته الى مستقبل جاز

❖ الاصل ❖ ان النعت المذكور عقيب شيئين ان كان لا يصلح الا
لاحدهما تعين صرفه اليه وان صلح لكل واحد منهما يجب صرفه الاقرب
❖ الاصل ❖ ان ما تؤكل عينه يقع اليمين على عينه والا فعلى
الخارج منه

❖ الاصل ❖ ان اسم الجنس يعم الانواع واسم النوع يخصه

❖ الاصل ❖ ان من عقد يمينه على فعل لا ينعث الا بوجوده صورة
ومعنى لانه هو الكامل الذي يتناوله المطلق

❖ الاصل ❖ ان اليمين بالاطلاق يبقى ما بقى شيء من طلاقات الملاك
وان زالت الزوجية وان الشرط اذا وجد في الملاك انحلت اليمين الى جزاء
وفي غير الملاك تحل لا الى جزاء

❖ الاصل ❖ ان تصرف الفضولي ان كان له مجيز في الحال يتوقف
والا فلا

❖ النكاح ❖

❖ الاصل ❖ ان كل موضع تجرى فيه النيابة والوكالة انتصب
الولى فيه خصما و مالا فلا

❖ الاصل ❖ ان الوكيل بالعقد لا يخرج عن الوكالة بالعقد الموقوف

❖ الاصل ❖ ان اجتماع المتنافيين مستحيل فان وجدنا على التعاقب

انفسخ الاول ان كان قابلا للانفساخ وان كان لا يقبل بطل الثاني

❖ الاصل ❖ ان كل معنى لو اعترض على عقد صحيح رفعه فاذا

اعترض على الموقوف رفعه بالاولى

❖ الاصل ❖ ان احد الزوجين اذا مرض مرض الموت ينحجر عن

ابطال الزوجية فيما يرجع الى حكم الميراث

❖ الدعوى ❖

❖ الاصل ❖ ان البينة لا تسمع ولا يقضى بها على غائب ولا اليه

❖ الاصل ❖ ان المشهود له متى اكذب شاهده في بعض ما شهد به

بطلت شهادته بخلاف المقر له اذا اكذب المقر ببعض ما اقر به كالسبب

❖ الاصل ❖ ان جر الميراث شرط قبول الشهادة على الميراث عندهما

لا عند ابي يوسف فلا يشترط قول الشاهد ان الميت ترك ميراثا عنده

❖ الاصل ❖ ان الواحد من الورثة خصم فيما يدعى للميت وعلى الميت

❖ الاصل ❖ ان الخارج وذا اليد اذا اقاما البينة على المالك المطلق

فيما وراء النجاج فالبينة يدنة الخارج

❖ الاصل ❖ ان من ادعى على اخر شيئا لو اقر به لزمه قبلت البينة

عليه باثباته وبقضى به وما لا يلزمه لو اقر به لا تسمع البينة عليه

❖ الاصل ❖ ان الظاهر حجة للدفع لا للاستحقاق

❖ الاقرار ❖

❖ الاصل ❖ ان الاقرار حجة قاصرة لا تنفذ على غير المقر لقصور

ولايته على نفسه

❖ ٨ ❖

❖ الاصل ❖ ان المريض مرض الموت اذا كانت عليه ديون مستغرقة لايمالك التصرف على وجه يبطل حق غرمائه او بعضهم الا برضاهم

❖ الاصل ❖ ان اقرار المريض متى تضمن دفعا ماليا لاوارث لايصح
❖ الاصل ❖ ان الواو للجمع الا اذا قام دليل الاستيناف
❖ الاصل ❖ ان الحق متى ثبت يفتن لا يؤخر لحق موهوم
❖ الاصل ❖ ان المريض اذا اقر لوارثه ولاجنبي بدين او عين مشترك بينهما بطل الاقرار بالاجاع

❖ الشهادة ❖

❖ الاصل ❖ ان البينة حجة من حجج الشرع يجب العمل بها الا اذا تعارضت وتعذر العمل بها فتساقط
❖ الاصل ❖ ان شهادة الكافر على المسلم او فيما يتضرر به المسلم لا تقبل

❖ الاصل ❖ ان كل شهادة تضمنت جر مغرم للشاهد او دفع مغرم عنه او تمكن فيها التناقض لا تقبل
❖ الاصل ❖ ان الموافقة بين الشهادة والدعوى شرط قبول الشهادة
❖ الاصل ❖ ان اتفاق الشاهدين في المعنى الموضوع له اللفظ فيما يشترط فيه شهادة العدد شرط

❖ الاصل ❖ ان الامضاء من القضاة في الحدود اوفى الحدود والقصاص
❖ الاصل ❖ ان المسبب لا يحرم المبراث
❖ الاصل ❖ ان واد الملاعن الملحق بالام حكمه حكم الولد الثابت لكن لا يرث ولا نفقة له

❖ الاصل ❖ ان شهادة الوالد لو اذنيه لا تقبل وعليهما تقبل
❖ الاصل ❖ ان الشاهد اذا رجع يضمن ما اوجبه بشهادته
❖ الاصل ❖ ان العبرة في الرجوع لبقاء من اتى بالرجوع من رجع
(الطلاق)

❦ الطلاق ❦

- ❦ الاصل ❦ ان حقائق الالفاظ تنزك بعرف الاستعمال
- ❦ الاصل ❦ ان كلمة كل موضوعة للعموم والاحاطة ان دخلت على فرد معين عت وان دخلت على نكرة مضافة الى جنس عت افراد ذلك الجنس
- ❦ الاصل ❦ ان ابقاع الطلاق لا يوجب تكرار الوقوع
- ❦ الاصل ❦ ان تعدد الظرف يقتضي تعدد المظروف
- ❦ الاصل ❦ ان ما يملك الزوج اقتضاه يتوقف على اجازته
- ❦ الاصل ❦ ان مدلول اللفظ كمنطوقه في وجوب العمل به
- ❦ الاصل ❦ ان امرأة المريض متى وقع عليها الطلاق باختيارها لارث ومتى وقع بغير اختيارها ورثت
- ❦ الاصل ❦ ان التوكيل بالطلاق لا يقتصر على المجلس

❦ المناسك ❦

- ❦ الاصل ❦ ان الزيادة المتولدة من الصيد المحترم بالحرم او بالاحرام مضمونة

- ❦ الاصل ❦ ان الاشتراك في الجنابة يوجب الاشتراك في الضمان
- ❦ الاصل ❦ ان الضمان الواجب على الحلال يقتل الصيد المحترم بدل محض لا مدخل للصوم فيه

❦ القضاء ❦

- ❦ الاصل ❦ ان قضايا الفضاة تنحصر في اقسام ثلاثة باطل بالاجماع ونافذ بالاجماع ومختلف فيه اما القسم الاول فهو ما خالف قطعيا من كتاب او سنة متواترة او مشهورة او اجماع امة والقسم الثاني ما وافق شيئا من هذه الادلة والقسم الثالث هو ما اذا قضى في حادثة اختلف العلماء في كونها مجتهدا فيها كبيع ام الواد

﴿ ١٠ ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان كل من صلح شاهدا في حادثة صلح قاضيا فيها
وما لا فلا

﴿ الاصل ﴾ ان الاحتياط يجب عند ظهور سببه لا عند عدمه

﴿ الاصل ﴾ ان نفقة المالك على المالك لقوله تعالى وما ملكت
ايمانكم

﴿ الاصل ﴾ ان نفقة اليهائم لا يقضى بها

﴿ الاصل ﴾ ان القضاء على الغائب لا يجوز قصدا وابتداء ويجوز
ضمنا وتبعاً

﴿ الاصل ﴾ ان المملك والمملك متى اختلفا في جهة التملك وكيفية
قال قول قول المملك

﴿ الاصل ﴾ ان من وقع حكم البيع له فلا شفعة له

﴿ الاصل ﴾ ان المحجور بسبب انصبا او ارقق يؤخذ بضمان الافعال
دون الاقوال

﴿ البيوع ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان المبيع يرد بالعيب اذا علم وجوده في ضمان البائع
سواء حدث قبل البيع او بعده قبل التسليم الى المشتري

﴿ الاصل ﴾ ان البيع اذا وقع والمبيع مقبوض مضمون على المشتري
ينوب قبضه عن قبض الشرى

﴿ الاصل ﴾ ان الزيادة في الثمن والثمن جائزة مادام المبيع قائماً على
المالك الثابت له بالعقد

﴿ الاصل ﴾ ان الربح تابع لرأس المال

﴿ الاصل ﴾ ان الاستحقة متى ورد على المشتري بسبب متأخر
عن البيع لا يرجع على بائعه بالثمن

(الاصل)

❖ الاصل ❖ ان حق الغرماء يتعلق بمال المريض مرض موته في حياته وبتركته بعد وفاته

❖ الاصل ❖ ان من اشترى مكيلا مكابلة لا يجوز له التصرف فيه اكلا ويعا قبل ان يكتاله لنفسه

❖ الاصل ❖ ان الاختلاف بين المتابعين متى وقع في صفة اصلية كالصفة والبيكاره فاقول لمدعى وجودها ومتى وقع في صفة عارضة كالصنائع والامراض فاقول لمنكر وجودها

❖ الاصل ❖ ان بيع الدين من عليه الدين جائز ومن غيره لا

❖ الاصل ❖ ان بيع الدين بالدين جائز ان افترقا عن قبضهما في الصرف او عن قبض احدهما في غير الصرف

❖ الاصل ❖ ان القرض يملكه المستقرض بنفس القبض عند الامام ومحمد رحمهما الله تعالى

❖ الاصل ❖ ان البيعتين اذا تعارضتا في البيع او الشراء نهارتا عند الامام وابي يوسف رحمهما الله تعالى

❖ الاصل ❖ ان الامام والقاضي وامينه لا تلحقهم العهدة في البيع

❖ الاصل ❖ ان بيع احد الشئيين من غير شرط خيار التعيين المشتري فاسد

❖ الاصل ❖ ان اقرار كل مقر ينفذ عليه الا اذا صار مكذبا فيه شرعا او حقيقة

❖ الاصل ❖ ان البيع بشرط البراءة عن العيب جائز

❖ الاصل ❖ ان موجب جنابة العبد على مولاه وبخير بين الدفع والقتل

❖ الاصل ❖ ان زوائد المبيع مبيعة متصلة او منفصلة

❖ الاصل ❖ ان اجارة المبيع او اعارته قبل القبض فاسدة

﴿ الاصل ﴾ أن من تكلم بكلام مجمل يرجع في بيانه اليه
 ﴿ الاصل ﴾ أن من أقر على غيره لا يقبل الا بالينة
 ﴿ الاصل ﴾ أن من قضى دين غيره بامرء يرجع عليه بمثل ما وقع
 القضاء به

﴿ الاصل ﴾ أن حق الرجوع ينقصان العيب يسقط باحد امرين
 اما بوصول عوض المبيع اليه حقيقة واما بامتناعه عن الرد حال امكانه
 مع علمه بالعيب

﴿ الاصل ﴾ أن البيع الفاسد يفيد الملك عند اتصال القبض
 به كالجائز الا ان المملوك بالفساد يستحق النقص

﴿ الاصل ﴾ أن المتبايعين بشرط اذا اختلفا في المبيع بعضا او موتا
 او حياة اوفى شئ ينشئ عليه النقص والابرام فالقول فيه لمن يشهد
 له الظاهر

﴿ الاصل ﴾ أن قبض المشتري المبيع بغير اذن البائع موقوف ان
 اجازة البائع او نقد المشتري الثمن نفذ مستندا وان استرده البائع انتقض
 قبض المشتري

﴿ الاصل ﴾ أن البينات شرعت للاثبات فما كان اكثر اثباتا كان
 اولى وان تعارضتا فالاقوى اولى وان ارضا وتاريخ احدهما اسبق
 فهو اولى

﴿ الاصل ﴾ أن القول قول المنكر مع يمينه والبيئة بيئة المدعى
 بالحديث المشهور وهو قوله عليه السلام البيئة على المدعى واليمين
 على من انكر

﴿ الاصل ﴾ أن البيئة شرعت لاثبات المجهود لا لاثبات المقر به

﴿ الاصل ﴾ أن التزام المال لاعلى وجه المبادلة ولا على وجه
 الكفالة لا يصح كما لو قال اجنبي للبائع وقد دفع المشتري له الفاسد وما
 بهما وانا ضامن لك خمسمائة

❖ الاصل ❖ ان اقدام المشتري على شري العين مع العلم بعيبه يمنع ثبوت حق الرد

❖ الاصل ❖ ان المتبايعين اذا اتفقا على انهما تبايعا عينا بعين او مكيل بعينه وتقابضا وهلاك احدهما ثم اختلفا في مقدار احد البديلين فانهما يخالقان وينفسخ البيع في القائم اصلا وفي الهالك تبعا

❖ الاصل ❖ ان المشتري متى قبض المبيع بغير امر البائع قبل نقد الثمن كان للبائع حق الاسترداد والحبس لاستيفاء الثمن

❖ الاصل ❖ ان الاشجار تابعة للارض النابتة فيها

❖ الرهن ❖

❖ الاصل ❖ ان ولد المرهونة مرهون تبعا

❖ الاصل ❖ ان نقصان ولد المرهونة لا يسقط من الدين شيئا

❖ الاصل ❖ ان الرهن مضمون بالاقبل من قيمته ومن الدين

❖ الاصل ❖ ان الراهن اذا اعتق عبده المرهون نفذ عتقه موسرا كان او موسرا ويضمن قيمته يوم عتقه

❖ الاصل ❖ ان من قضى دين غيره بغير امره مضطرا لا يكون متبرعا

❖ الشراكة ❖

❖ الاصل ❖ ان الدين المشترك بين اثنين اذا قبض احدهما منه شيئا كان الاخر ان يشاركه فيه

❖ الاصل ❖ ان ولد المغرور حر بالقيمة ثابت النسب منه باجماع الصحابة

❖ الوصايا ❖

❖ الاصل ❖ ان الوصية اذا زادت على الثلث ترد

❖ الاصل ❖ ان كل موضع يجري فيه البذل والاقرار يقضى فيه بالاشكول ومالا فلا

❖ الاصل ❖ انه لا يجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد

- ❖ الاصل ❖ ان الاسم المشترك لا عموم له
- ❖ الاصل ❖ ان الوصية للفقر اجازة سواء كانوا يحصون او لا
- ❖ الاصل ❖ ان الوصية بالمنافع جائزة كالوصية بالاعيان
- ❖ الاصل ❖ ان الموصى يملك الرجوع عن الوصية
- ❖ الاصل ❖ انه اذا اوصى بالجماعة بمال وسمى لبعضهم قدرا منه كان

الباقى لمن لم يبين نصيبه

- ❖ الاصل ❖ ان الموصى له اذا قضى دين المبت من وصيته كان له الرجوع فى مال المبت اذا ظهر له مال
- ❖ الاصل ❖ ان الكلام الصحيح لا يغيره اللغو
- ❖ الاصل ❖ ان الوصية لا تصح للمعدوم
- ❖ الاصل ❖ ان الموصى اذا قيد وصيته بشرط ان كان مفيدا يعتبر وراعى والا فلا

- ❖ الاصل ❖ ان الامين يصدق فى براءة ذمته باداء الامانة اذا لم يكذب به الظاهر

- ❖ الاصل ❖ ان العبادة المالية تجرى فيها النيابة ولا تجوز فى البدنية المحضة كالصلاة والصوم لما ورد من قوله عليه السلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد يعنى فى حق الخروج عن العهدة لافى حق الثواب فان من صام او صلى او تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء وصل ذلك اليهم عند اهل السنة والجماعة لان الثواب افضال من الله تعالى وله ان يفضل به على من جعل العامل ثواب عمله له وقد صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه ضحى بكبشين امليين احدهما عن نفسه والاخر عن امته واما المشتملة على المال والبدن كالخمس فقد جوز الشارع للعاجز عن الاداء بنفسه استنابة غيره واقام اتفاق المال مقام الاداء مريحة بشرط دوام العجز واستمراره الى الموت (حتى)

حتى لو زال العجز بعده وقدر على الاداء لزمه ان يحجج بنفسه وبطل احتجاج
غيره والاصل في هذا حديث الخصومة * كذا في شرح الهاشمي
﴿ الشفعة ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان حق الشفعة لا يقبل النقل للغير والتكليف منه
لا بعوض ولا بغير عوض

﴿ الاصل ﴾ ان حق الشفعة لا يجزى استحقاقا ويجزى استيفاء

﴿ الاصل ﴾ ان من باع او بيع له لا يثبت له حق الشفعة

﴿ الاصل ﴾ ان القول قول البائع والمشتري ان عقد المبيع بالخيار

﴿ الاصل ﴾ ان تسليم الشفع الشفعة لواحد من الشفعاء لا يكون

منه تسليما في حق غيره كإبراء بعض الغرماء

﴿ الاصل ﴾ ان الشفع اذا اقر بما يتنافى حق الشفعة ابطالها واذا

اقر بما يقرره لا يطلها

﴿ الوكالة ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان حقوق العقد ترجع الى الوكيل يعني بطالب بالثمن

اذا اشترى وبطالب بتسليم المبيع اليه ويرد بالعيب ويرد عليه به دفعا

للضرر والغرر

﴿ الاصل ﴾ ان قول الامين مقبول في نفي الضمان عن نفسه لافي

الزام الضمان على الغير

﴿ الاصل ﴾ ان كل تصرف يملك الانسان مباشرته بنفسه يملك

تفويضه الى غيره ان كان من جنس ما يحتمل التفويض

﴿ الاصل ﴾ ان الوكيل اذا خالف امر الموكل بان فعل ما لا يتناوله

لفظ الامر ضمن

﴿ الاصل ﴾ ان الوكيل اذا اقر باستيفاء الثمن من المشتري صح

اقراره وبرئ المشتري

﴿ الاصل ﴾ ان ضمان الثمن من الوكيل لوكاله باطل

﴿ الاصل ﴾ ان الوكيل اصيل في حقوق العقد
 ﴿ الاصل ﴾ ان يد الوكيل كيد الموكل مالم يحدث منع
 ﴿ الاصل ﴾ ان التوكيل المطلق مطلق فلا يتوقف والتفويض
 والتفليك يقتصر على المجلس

﴿ الحوالة والكفالة ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان الكفالة لا توجب براءة الاصيل
 ﴿ الاصل ﴾ ان الحوالة مبنية على النقل والتحويل
 ﴿ الاصل ﴾ ان الابرأه عن الدين ثلاثة اقسام * قسم منها لا يصح
 الا بقبول من عليه ولكن يرتد بالرد كالابرأه من بدل الصرف والمسلم فيه
 وقسم يصح من غير قبول ويرتد بالرد وهي الديون التي وجبت ثمنا
 او ضمان استهلاك او غصب * وقسم يصح ولا يرتد بالرد وهو ابراء
 الكفيل والمحتمل عليه

﴿ الصلح ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان الصلح عن انكار له حكم معاوضة مال بمال في حق
 المدعى ان كان المدعى به مالا وفي حق المدعى عليه له حكم اقطاع بمجرد
 الحق بالمال المأخوذ منه

﴿ الاصل ﴾ ان اليد حق مطلوب كنفوس الملاك فلا يقضى بها الا
 بحجة و اليد الثابتة لا تزال الا بحجة

﴿ الاصل ﴾ ان اقدام المدعى عليه على الصلح عن الانكار لا يكون
 اقراراً منه ان المدعى ليس بحق له او هو حق الغير

﴿ الاجارات ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان المستأجر اذا اوفى العمل في الاجارة الفاسدة استحق
 اجر الثل

﴿ الاصل ﴾ ان الوكيل بالاستيجار كالوكيل بالشرى في حقوق
 العقد فبصير كأنه استأجر لنفسه ثم اجر من موكله

﴿ الاصل ﴾ ان كل ربح حصل بسبب عقد فاسد يكون خبيثا لا يطيب
ويجب التصديق به وما حصل بناء على عقد باطل يطيب ولا يجب التصديق به
﴿ المضاربة ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان الاستدانة في المضاربة بغير اذن رب المال لا تصح
﴿ الاصل ﴾ ان هلاك شيء من المضاربة يصرف الى الربح اولا
﴿ الاصل ﴾ انه اذا كان في المضاربة ربح تصح مكتبة المضارب في
حصته من الربح

﴿ من السلم ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان المعتبر المساواة في الكيل في المال
﴿ الاصل ﴾ ان المساواة في الوزن شرط بيع الفضة بالفضة وليس
بشرط في الجنسين المختلفين بعد ان يكون يدا بيد بالحديث المشهور وبيع الصفر
بالصفر ان كانوا يعتادون وزنه تعتبر المساواة في بيعه لقوله عليه السلام في اخر
الحديث وكذلك كل ما يكال او يوزن وان كانوا لا يعتادون وزنه لا يعتبر

﴿ من الضمان ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان الغرم بالغنم لقوله عليه السلام الخراج بالضمان
﴿ من القرض ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان الامر بقضاء دين لازم على الامر بكون امرا بالرجوع
سواء شرط الرجوع اولا بشرط وذكر الضمان اولا يذكر والامر بقضاء دين
غير لازم لا يكون امرا بالرجوع الا اذا شرط الرجوع او ذكر الضمان

﴿ من الخصومة ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان العبد نفسه واطرافه في يد المولى ولا يد للعبد في
نفسه ولا في اطرافه اى قال دعوى على المولى لانه الخصم

﴿ من الجنابة ﴾

﴿ الاصل ﴾ ان موجب جنابة المدير على النفس وما دونها اذا
كان مالا يجب على مولاه

❖ الاصل ❖ ان المماثلة والتساوي مهما امكن شرط جريان القصاص في الاطراف وتعتبر المماثلة والتساوي بينهما في الاعضاء حتى لا تقطع الصحيحة بالشلاء ولا كاملة الاصابع بناقصتها وفي المنافع حتى لا تقطع يد الرجل بيد المرأة لاختلاف منافعهما والتفاوت ايضا في منفعة البطش على اعتبار اصل الخلقة ولهذا لا تقطع اليمنى باليسرى ولا الابهام بغير الابهام وفي القيمة وهو الارش حتى لا تقطع يد الحر بيد العبد

❖ الاصل ❖ ان اليد الواحدة لا تستوفى باليدين اكتفاء قصاص ادم المماثلة

❖ الاصل ❖ ان جنابة المكاتب لا تضير مالا الا بالقضاء او الصلح عن رضی او بالعق في حياته او اذا مات عن وفاء فيحكم بعقوبته في آخر اجزاء حياته

❖ الاصل ❖ ان جنابة المكاتب تتعلق برقبته فان مات عاجزا ولم يخلف بدلا عن رقبته تبطل الجنابة وان خلف استوفى منه ما جنى

❖ الاصل ❖ ان مولى العبد الجاني اذا اخرجته عن ملكه مختارا غير مضطرا مع العلم بجنابته يصير مختارا للقضاء

❖ القسامة ❖

❖ الاصل ❖ ان سبب وجوب القسامة والدية التقصير في النصرة وحفظ الموضع الذي وجد فيه القتل ممن وجب عليه ذلك

❖ ابواب متفرقة ❖

❖ الاصل ❖ ان الخصومة شرط لاقامة حد القطع في السرقة والقياس

ان لا يكون شرطا لانه وجب حقا لله تعالى فلا يتعلق وجوبه بخصومة احد من العباد كحد الزنا وشرب الخمر الا انا شرطنا الخصومة استحسانا لحديث

صفوان بن امية فانه لما جاء يسارق رداؤه الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاقربه فامر عليه السلام بقطعه فرأى صفوان في وجه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الكراهية قال او يشق عليك يا رسول الله فقال عليه السلام

كيف لا يشق علي وانتم اعوان الشياطين على اخيكم المسلم فقال اذن وهبها منه يا رسول الله فقال عليه السلام هلا اقبل ان تاتيني به فيه اشارة انه

لو ترك الخصومة قبل القضاء لكان لا يقضى عليه
 ﴿ الاصل ﴾ ان الكفار اذا استواوا على اموال المسلمين واحرزوها
 بدار الحرب ملكوها

﴿ الاصل ﴾ ان من صح الابداع منه ولزمه حفظ الوديعة بسبب
 العقد يضمنها بالتضييع وترك الحفظ والجهل ومن لم يلزمه الحفظ لا يضمن
 ﴿ الاصل ﴾ ان قول المودع وورثته مقبول في رد الوديعة
 وهلاكها لانه امين ومنكر

﴿ الاصل ﴾ ان التناقض بين الدعوتين على وجه لا يمكن التوفيق
 بينهما يبطل الدعوى لان اماراة الكذب لاستحالة الجمع بين المتناقضين الا في النسب
 حتى او نفي نسب ولد ثم ادعى او اقر به بصح وكذا مجمل النسب او اقر بالرق
 ثم ادعى انه حر الاصل بصح وكذا الطلاق فلو اختلفت المرأة من زوجها ثم
 اقامت البينة انه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع تقبل يدها لخفاها

﴿ الاصل ﴾ ان احد الورثة او احد الوصيين يملك حفظ
 التركة اذا كانت مستغرقة بالدين ولم تكن محفوظة بيد حافظة
 ﴿ الاصل ﴾ ان الاستيجار على عمل يعود نفعه الى المستأجر بصح
 اذا كان العمل معلوما والاجر معلوما وعلى عمل هو مستحق على الاجير
 او يعود نفعه اليه لا بصح

﴿ الاصل ﴾ ان المشتري لا يصبر قابضا للمبيع الا بحقيقة القبض
 او بفعل يجري مجرى القبض بفعله بنفسه او بفعله غيره بامر
 ﴿ الاصل ﴾ ان الهبة بشرط العوض تنعقد هبة ابتداء ومعاوضة عند
 قبض العوض حتى يراعى فيها احكام المعاوضات من الرد بالعيب والاخذ
 بالشفعة واشباه ذلك

﴿ الاصل ﴾ ان المحاباة في مرض الموت وصية فتعتبر من الثلث
 عند عدم اجازة الوارث

﴿ الاصل ﴾ ان جملة المبيع واثن كليهما او احدهما جملة نفصى
 الى المنازعة توجب فساد البيع

❖ الاصل ❖ ان استيفاء الدين حقيقة غير ممكن لانه امام مال واجب في الذمة
واما هو فعل واجب الاقامة في المال وايا ما كان فقبضه حقيقة واستيفاءه لا يتصور
وانما يقع استيفاءه بطريق المقاصة بان يقبض رب الدين عينا مالية مثل دينه
فيصير ذلك قصاصا بدينه حتى قبل الديون تقضى بامثالها لابعائها حتى عقدت
اليمن على مطلق الاستيفاء فيصرف الى الممكن المتعارف بدلالة العرف وان قيدت
بقيد لا يتأتى في مطلق المال علمنا ان مراده كون المقبوض على الصفة عينها
فيعتبر قيده تخصيصا لغرضه ومراده * رجل له على اخر الف درهم فقال عبده حر
ان لم اقبض مالي عليك اوقال ان لم استوف اوقال ان لم اخذ فاخذ منه ثوبا او عبدا
بدينه برقي يمينه لانه عقد يمينه على القبض والاستيفاء مطلقا فيصرف الى ما يعد
في العرف قبضا واستيفاء واخذ الدين فاذا اخذ ثوبا او عينا اخر يقال قبض
دينه واستوفى حقه ولو قال ان لم اتزن مالي عليك فعبدى حر فاخذ به ثوبا او عبدا
او شيئا اخر مما يوزن سوى الدراهم كالزعفران والدنانير وغير ذلك يحث في يمينه
لانه لما ذكر الاتزان علم انه لم يرد عموم الاموال ولما اضاف الاتزان الى ما عليه علم
انه لم يرد به جنس الموزونات فبطل ايضا عموم الموزونات وتعين حله على خصوص
ما عليه وهو الدراهم فيحث باستيفاء غيره ولو قال عنت به الاستيفاء دون حقيقة
الوزن دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه مجازا ولا يدين
في القضاء لانه خلاف الظاهر وكذلك اوقال عبدي حر ان لم اقبض مالي عليك
في كبس فاخذ دنانير في كبس لما ذكرنا انه لما قيده بالكبس بطل ارادة عموم
الاموال لان من الاموال ما لا يدخل في الكبس فيحمل على اخص الخصوص وهو
الدراهم التي عليه للاضافة والله تعالى اعلم وهذا آخر ما اردت جمعه في هذه
الورقات من اصول الجامع الكبير وصلى الله تعالى وسلم على البشير النذير واله
واصحابه اجمعين وكان ذلك في غرة ربيع الانور عام ثلاثمائة واثنين بعد الالف



